



جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

في

❑ سياسة السوق المفتوح في ظل الاقتصاد الإسلامي
بين النظرية و التطبيق ❑
التجربة السودانية
❑ شهاداتي شهامة و شمم ❑

مقدمه :-

إشراف :-

الشريف زين العابدين الطاهر
بروفسير / علي عبد الله علي

العام 2006م



الآية

قال تعالى ((الذين يأكلون الربوا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ^(ج) ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربوا وأحل الله البيع وحرم الربوا ^(ج) فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (275) يحق الله الربوا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفتر أثيم (276))) .

صدق الله العظيم

س

ورة البقرة

إهداء

أهدي هذا البحث إلى من تحت قدميها
جُعلت جنات الله سكناً لمن أبرها إلى
أمي الحبيبة ، و إلى من كان نبراساً لي
في دياجير الظلام إلى أبي العزيز ، كما
أهدي هذا الجهد المتواضع إلى عراب
التجربة المصرفية الإسلامية في
السودان و قائد ركبها السيد معالي
الدكتور / صابر محمد حسن - محافظ
بنك السودان

الشكر و العرفان

أُتقدم بالشكر لكل من أسهم في إخراج
و كتابة هذا البحث بتقديم المعلومات و
المعونة المهنية و الأكاديمية أو بإبداء
الرأي و المشورة ، كما أُتقدم بالشكر
لزملائي العاملين ببنك السودان بكل من
الإدارة العامة للإصدار و التمويل و
الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء و
الأخوة العاملين بشركة السودان
للخدمات المالية الذين لم يضمنوا بإعطاء
المعلومات و البيانات المطلوبة للدراسة
كما أُتقدم بأسمى آيات الشكر و العرفان
للعلامة البروفسير / علي عبد الله علي
الذي أشرف على هذا البحث ليخرج بهذا
الشكل .

مستخلص البحث

تناولت الدراسة من خلال أربعة فصول " سياسة السوق
المفتوح في ظل الاقتصاد الإسلامي بين النظرية و التطبيق
" ، حيث استعرضت في الفصل الأول أدبيات الدراسة ، و
تطرقت في الفصل الثاني إلى الإطار النظري و القانوني
لكل من شهادتي مشاركة البنك المركزي (شمم) و

مشاركة الحكومة (شهادة) ، و في الفصل الثالث ركزت الدراسة على حل مشكلة الدراسة و التي تتمثل في أثر كل من شهادتي شهادة و شمم على إدارة السيولة و تمويل عجز الموازنة ، كما ناقشة في ذات الفصل فرضيات الدراسة و التي تشمل :-

- إن إصدار شهادات مشاركة البنك المركزي "شمم" و شهادات مشاركة الحكومة "شهادة" يتم على أسس و أحكام الشريعة الإسلامية ، و أن الأرباح التي يتم منحها مقابل هذه الشهادات هي أرباح حقيقية غير ربوية .
- تعتبر عملية إصدار شهادات شمم و شهادات شهادة عملية توريق للأصول .
- تلعب شهادتي شهادة و شمم دوراً في إدارة السيولة في الاقتصاد .
- تؤثر عمليات الإستخدام سلباً على مستقبل هذه الشهادات

و من خلال البحث و التقصي خلصت الدراسة إلى قبول الفرضية الأولى في حالة شهادات مشاركة الحكومة "شهادة" ، و عدم قبولها في حالة شهادات مشاركة البنك المركزي "شمم" ، و توصلت إلى أن شهادات مشاركة البنك المركزي "شمم" هي عبارة عن عملية توريق أصول بينما لا تمثل شهادات مشاركة الحكومة عملية توريق أصول و هذا يعني القبول النسبي للفرضية الثانية ، هذا و قد رفضت الدراسة من خلال التحليل الفرضية الثالثة لضعف مساهمة كل من شهادتي مشاركة البنك المركزي و مشاركة الحكومة في إدارة السيولة في الاقتصاد ، و تم قبول الفرضية الرابعة في حالة كل من الشهادتين ، و قد اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج و التوصيات في الفصل الرابع و التي تركز في مجملها على ضرورة العمل على إجراء مراجعه شاملة لكلا الشهادتين بغرض تصحيح طريقة تنفيذهما .

Abstract

The study explore “ The Open Market Operations In an Islamic Economy – Theory And Practice ” through four chapters :- The first chapter presents the conceptual and The theoretical framework of the study , whereas the second chapter shed the light on theoretical and legal framework of the Central Bank Musharaka Certificates (CMCs) , and Government Musharaka Certificates (GMCs) . However , in chapter three the study concentrate on the core concern of the research , under which , the study discusses the research hypothesis . The major aim of this research is to evaluate the experience of (CMCs) and (GMCs) in managing liquidity and financing budget deficit , through the following hypothesis’s :-

The CMCs and GMCs operations are compatible with shariaa laws and principles , and it contain non usury profits .

The CMCs and GMCs should be treated as Securitization of Assets .

CMCs and GMCs operations played an important role in managing liquidity in Sudanese economy .

The privatization process will affect negatively on the future prospects of CMCs and GMCs .

After thorough analysis the study accepts partially the first and second hypothesis , and rejects totally the third hypothesis . whereas , it accept totally the fourth . And in chapter four . the study concludes with certain findings and recommendations .

فهرس الموضوعات

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	الاستهلال	أ
2	الآية	ب
3	الإهداء	ج
4	الشكر و العرفان	د
5	مستخلص البحث باللغة العربية	هـ
6	Abstract	و
7	فهرس الموضوعات	ز
8	فهرس الجداول	ح
الفصل التمهيدي :-		
9	المقدمة	1
10	مشكلة البحث	2
11	أهداف البحث	2
12	أهمية البحث	3
13	منهجية البحث	3
14	فرضيات البحث	3
15	هيكل البحث	4
16	الدراسات السابقة	4
الفصل الأول : عرض الأدبيات		
17	المبحث الأول : أدوات السياسة النقدية	9
18	المبحث الثاني : أدوات التمويل في الاقتصاد الرأسمالي	19
19	المبحث الثالث : سياسة السوق المفتوح في ظل الاقتصاد الإسلامي	30
الفصل الثاني :-		
20	المبحث الأول : الإطار النظري لشهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) و شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) ، و التكيف الشرعي لهما	39
21	المبحث الثاني : إحتساب القيمة المحاسبية (القيمة العادلة)، طريقة أداء و تنفيذ شهادات شهامة و شمم	49
22	المبحث الثالث : الآليات التي تعمل على تنفيذ و رقابة شهادتي شهامة و شمم	58
الفصل الثالث		
23	المبحث الأول : استعراض و تحليل القوائيم المالية	65

	للبنوك و المؤسسات المكونة لهذه الشهادات	
24	المبحث الثاني : توريق الأصول	79
25	المبحث الثالث : إدارة السيولة في الاقتصاد و دور شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) و شهادات مشاركة الحكومة (شهادة)	88
26	المبحث الرابع : أثر سياسة الإستخصاص على مستقبل إصدار شهادات شهادة و شمم	99
	الفصل الرابع	
27	النتائج	102
28	التوصيات	106

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
52	القيمة المحاسبية لحقوق ملكية بنك السودان و وزارة المالية في البنوك بنهاية أبريل 1998م	(2_1)
60	الهيكل التنظيمي لشركة السودان للخدمات المالية	(2_2)
61	حصة بنك السودان و وزارة المالية بالبنوك السودانية	(2_3)
61	ميزانية شركة السودان للخدمات المالية كما في 31/5/1998م	(2_4)
68	صافي القيمة الحالية و صافي الأرباح للبنوك المنضمة في صندوق مشاركة البنك المركزي (شمم)	(3_1)
69	القيمة المحاسبية لحقوق ملكية بنك السودان و وزارة المالية بنهاية ديسمبر 1998م	(3_2)
71	نصيب بنك السودان و وزارة المالية من أرباح البنوك	(3_3)
74	صافي حقوق ملكية وزارة المالية في الشركات التي تساهم فيها	(3_4)
76	نصيب وزارة المالية من أرباح الشركات	(3_5)
77	نسبة قيمة الشهادات المصدرة إلى إجمالي حقوق الملكية	(3_6)
77	نسبة الأرباح الموزعة لحملت الشهادات إلى نصيب الحكومة من صافي أرباح الشركات	(3_7)
85	ميزانية شركة السودان للخدمات المالية كما في 31/5/1998م	(3_8)
93	موقف عمليات بيع و شراء شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) خلال الفترة من 2000م حتى 2003م	(3_9)
93	نسبة عمليات بيع و شراء شهادات مشاركة البنك المركزي إلى عرض النقود خلال الفترة من 1999م و حتى 2003م	(3_10)
94	نسبة متوسط عمليات بيع و شراء شهادات مشاركة البنك المركزي إلى متوسط عرض النقود خلال الفترة من 2000م و حتى 2003م	(3_11)
96	نسبة مشتريات بنك السودان من شهادات مشاركة الحكومة إلى عرض النقود خلال الفترة من 1999م و حتى 2003م	(3_12)

